تكليف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق فيما تردد عن وجود 400 ألف مزور للجنسية الكويتية

الابتسامة تعلو وجوه الوزراء في الجلسة

خليل الصالح: العمالة المنزلية قضية تمس جيب المواطن ولا بد من فتح أسواق جديدة

الخليفة: استقالتي من اللجنة المالية مسببة لمخالفة اللائحة فيما يخص اقتراحات المعاشات الاستثنائية للعسكريين

شهر 8 بعد التعاقد مع ممثلي حكومات في الخارج والموضوع منتهي، والطلب لا بأس به لشرح إجراءاتنا لتطمئن اللجنة والنائب الفضالة.

– فيصل الكندري: قدمت طلبا بمناقشة العمالة المنزلية ولم يتم تلاوة الطلب ولكن أرفض إحالته للجنة لأن الوقت سيطول، نريد وقتا محددا، لأن الحكومة تماطل، حتى يتضرر المواطن ويستفيد منها مكاتب الخدم.

– صالح عاشور: شركة العمالة إحدى المؤشرات على العائق التنفيذي من الجانب الإداري الحكومي والإخفاق الإداري، الحكومة لا تستطيع مجاراة العمل الفردي لصاحب مكتب خدم والحكومة بكبرها لا تستطيع إنشاء شركة!، فما أسباب عدم بدء عمل الشركة؟ يجب أن نحصل على إجابة واضحة.

– عدنان عبدالصمد: ليس هذا القانون الوحيد الذي لم تطبقه الحكومة، لجنة الأولويات درست الموضوع الخاص بالقوانين التي لم تطبق هناك قوى نافذة في الحكومة تعرقلها عن تنفيذ القوانين مثل شركة المواشي بسبب ضغوط ونفوذ أصحاب المصالح.

– أحمد الفضل: هناك 115 قانونا منها جواهر أقرها المجلس السابق، التأخير واضح منه ضغوط أصحاب المصالح على متخذي القرار، واقترح في كل قانون يأتي أن ينص صراحة على المدة المحددة لإنجاز اللوائح التنفيذية للقوانين.

– عادل الدمخي: قضية تفعيل القوانين مؤرقة، 600 ألف عامل منزلي، وهذا القانون يتصل بكل بيت كويتي والحكومة «نايمة في العسل» أين قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة نفذت البصمة الوراثية خلال 3 أشهر، لا توجد إدارة حقيقية.

– خليل عبد الله: المسألة ليست فقط نفوذ ومصالح، ولكن الوزير لا يشعر بالمشكلة، هناك مشكلة سياسية في الفلبين بخصوص الخدم، البرلمان الفلبيني يتحدث عن مشاكل الخدم في الكويت.

– صفاء الهاشم: بما أنكم تريدون المواطن يدفع رسوما على الأقل نفذوا قانونا يُريح الأسر الكويتية، أسعار الخدم أصبحت فلكية، سفاراتهم يتقاضون مبالغ عليهم، ما قصة ضغوط مكاتب الخدم عليكم.

– مرزوق الغانم: الموافق على الرسالة يرفع إيده على قانون 38 و69.

– «موافقة عامة» .. الأسئلة: – سؤال النائب عدنان عبدالصمد لوزير العدل لتزويده بكشف بأسماء المقبولين في إدارة الخبراء قبل تشكيل اللجنة المعنية بإعادة النظر في التعيينات وفحص التظلمات.

– عدنان عبدالصمد: مجموعة كبيرة من الخبراء الذين يريدون التوظف تقدموا للعمل وتم قبولهم وبعد فترة شطبوا وقيل لهم لا بد من إعادة الاختبارات لإعادة ضوابط اختباراتهم هل هذا يُعقل؟

وأضاف: التعيين لا يتم إلا بالواسطة ويجب أن يعاد النظر في أسس التعيين ولا بد من عدم إعطاء استثناء أي جهة من هذه الأسس، وقضية التوظيف بحاجة إلى إعادة نظر سواء في الخبراء أو وكلاء النيابة وعلى وزير العدل توضيح هذه الأسباب، وأيضا في التعيين القادم إذا كانت هناك ضوابط محددة يتم التعيين على أساسها.

– فالح العزب «وزير العدل»: شكلنا لجنة بخصوص نتائج الخبراء بوزارة العدل، يعلم الجميع ان المقابلة الشخصية 70 بالمئة وهذه كارثة، وهذا ما جعلني أعيد النظر في الموضوع برمته، وقد أعدنا النظر وقلبنا المعادلة 70 بالمئة للاختبار و30 بالمئة للمقابلة الشخصية.

وأضاف: لقد تم تشكيل لجنة محايدة من 3 خبراء ورفعوا إلى 170 اسما، ومن تمت الموافقة عليهم 300، والآن وصل العدد الى 500 بمعنى أنني لم ألغ التعيينات بل تجاوزت عدد 300 إلى 500. وقال العزب: سنعلن عن طلب جديد بشروط جديدة، وكل إنسان وقع عليه ظلم مكناه من حقه، أما قضية الجهات الأخرى مثل النيابة فلكل حادث حديث وتوجيهات سمو الرئيس في حال وجود مخالفات سوف تقف، وسنفيد المجلس في هذا الخصوص.

– عدنان عبدالصمد: يجب إعادة النظر في التعيين الجديد لأنهم يستحقون لكن في المرحلة الأولى قالوا لهم أنتم مشطوبون ونأمل من الوزير التحقق في كل من هو مستحق بدون واسطة، وكلمت وزير المالية بعدم إعطاء أي جهة حكومية الصلاحيات الممنوحة لديوان الخدمة المدنية لأن المسؤولين عنها يستغلون الصلاحيات والاستثناءات هناك طوابير في ديوان الخدمة المدنية لا يتم توظيفهم.

سؤال عودة الرويعي لوزير التربية والتعليم لتزويده بالقرارات الوزارية التي أصدرت لتشكيل لجان التحقيق في صحة الشهادات العلمية في الجامعة والتطبيقي.

– عودة الرويعي: أثني على ما ذكره وزير العدل من تعديل النسب إلى 70 بالمئة للاختبار و30 بالمئة للمقابلة الشخصية. وبخصوص التعيينات في الجامعة والتطبيقي نرى أنه كان هناك خللا فيها.

وأضاف: في 2 نوفمبر 2015 تم تشكيل لجنة في الشهادات العلمية ولم أطلع على التقرير وتم بعد ذلك تشكيل لجنة محايدة وفي 24 يناير 2017 أعيد تشكيل اللجنة وفي 27 مارس 2017 طلب تمديد ولم يصل التقرير، وشكلت لجنة في 2 يونيو 2016 وفي 20 اكتوبر 2016 صدر القرار بتشكيل أعضاء اللجنة الشهادات زورت بسبب عدم أمانات الاختبارات النهائي في البعثات.

وقال الرويعي: نتمنى أن يعطى التعليم أولوية، دول الخليج سبقتنا في تطوير التعليم والجامعات العالمية تتسابق فروعها في دول الخليج مثل نيويورك وغيرها ولكن عندنا بقالات.

سؤال عسكر العنزي لوزير التربية عن أسباب صدور قرار من وزارة التربية بزيادة رسوم المدارس الخاص.

– عسكر العنزي: المدارس الخاصة أخذوا أراضي من الدولة وبنو مدارسهم وتأخذ منهم بعثات داخلية ولكنهم زادوا الرسوم على الطلبة ولا يدفعون شيئا للدولة، هل هناك رقابة على رسوم المدارس أتمنى من وزير التربية متابعة الموضوع.

سؤال النائب مروى الهدية لوزير المالية لإفادته بالمعايير التي يتم على أساسها سوق المباركية لشركة لإدارته.

– مروى الهدية: الإجابة لم تصلني إلى الآن وأطلب تأجيله إلى الجلسة المقبلة.

سؤال النائب مبارك الحريص لوزير التربية لإفادته عن التكلفة الإجمالية لمشروع الجهاز المحمول «التابلت».

– مبارك الحريص: التكلفة بند وحيد من البنود الثلاثة، وهي 26 مليون و690 الف دينار وهذا مبلغ كبير ينبغي أن تسبقه دورات لأنه لا توجد استفادة من المبلغ المدفوع، قبل سنوات أعلنوا عن مناقصة «الفلاش ميموري» وانتهت إلى ما سينتهي إليه «التابلت» دون الاستفادة الصحيحة من هذا المبلغ المدفوع.

سؤال النائب ماجد المطيري لوزير المالية لتزويده بنسخة من العقود المبرمة مع إحدى الشركات لصالح الإدارة العامة للجمارك.

– ماجد المطيري: أكتفي برد الوزير.

سؤال النائب مبارك الحجرف لوزير الكهرباء والماء لإفادته عن تخصص رئيس الأمانة العامة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة.

– مبارك الحجرف: وجهت سؤالا لنقطة الارتباط المختصة بالتعويضات البيئية من هيئة الأمم المتحدة، الحقيقة ما دعاني لتوجيه السؤال هو المبلغ المرصود من قبل الأمم المتحدة وهو 3 مليارات بما يعادل 900 مليون دينار.

وأضاف: ما دعم رأيي أن هناك ملاحظات كثيرة على نقطة الارتباط وهي مثار تساؤلات واللجنة رصد لها 3 بالمئة من قيمة التعويضات كمصاريف إدارية من 2010 إلى اليوم صرف منها 83 بالمئة ما يقارب 23 مليون دينار والأدهى والأمر أن عملها يمتد إلى عام 2037 ولم يتم فعل شيء على الواقع.

وقال الحجرف: ما يتذرع به نقطة الارتباط أن هذه المبالغ ليست من الميزانية، ولكن من الخارج وعندما تقصيت عن الأمر وجدت أن التخصص لا يرتبط بالتعويضات البيئية فيجب أن يكون هناك اختصاص،وأرجو أن تخضع هذه الأموال لرقابة هيئة البيئة حتى يتسنى لنا محاسبتهم، والكويت بلد علاقات وليست بلد كفاءات هذا فيما يخص التعيينات الحكومية.

– عصام المرزوق «وزير النفط »: هناك خلط في موضوع نقطة الارتباط فهي عبارة عن نقطة تم إنشاؤها بناء على طلب هيئة التعويضات لمتابعة المشروعات وليس لتنفيذها، ورئيسة نقطة الارتباط المالي كانت موظفة في لجنة التعويضات منذ 1998 وتدرجت في مناصبها بسبب تخصصها باللغة الانكليزية.

وأضاف: ارتأوا الاستعانة بها وتدرجت في مناصبها ونظرا الخبرتها تم تعيينها في 2015 كرئيسة لنقطة الارتباط وهي لمتابعة تنفيذ المشاريع التي تنفيذ من جهات الدولة الأشغال وهيئة الزراعة بناء على الإجراءات التي تتم وفق ديوان المحاسبة وجميع خطوات الرقابة.

وقال المرزوق: بالنسبة لإخضاع رقابتها لهيئة البيئة فهذا يتناقض مع تطمينات الحكومة بأنها ستكون نقطة مستقلة يشرف عليها جهاز استشاري من الأمم المتحدة، وجميع التقارير مشرفة وتبين مدى التزام النقطة بمهامها وبالنسبة للمصاريف التي تم صرفها فهذه عدة ملابسات منها بعض المشاريع قبل 2010 منها مختبر في جامعة الكويت.

وأوضح انه بالنسبة للمصاريف المستقبلية فقد تم التوافق مع اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة سيتم تحول 23 مليونا على بند المشاريع البيئية وسيتم تعويض نقطة الارتباط عنها، أما النسب المنجزة للمشاريع فهي من مهام نفط الكويت والكهرباء والماء، ونقطة الارتباط غير مدرجة ضمن الميزانية العامة للدولة ولا يمكن ادخالها ضمن الميزانية ولا تخضع لرقابة الجهات الرقابية، ولكن ديوان المحاسبة يراقبها وقدم تقريرا فيها للجنة الميزانيات مؤخرا.

– مبارك الحجرف: هذه أموال دولة وخضوعها للرقابة أمر ضروري، هناك قراران أولهما إنشاء النقطة 59 و69 وكلاهما استوجبا أن تكون هناك نقطة ارتباط فيجب أن تخضع لرقابة ديوان المحاسبة وهيئة البيئة.

– عصام المرزوق: إخضاع النقطة يعرض الأموال التي دفعت للكويت وهي 3 مليارات للسحب مرة أخرى، والمعاهدة توضح أن النقطة مستقلة عن أي سلطة حكومية وهي موجودة في رسالة التطمينات السياسية، وتم إخضاعها اختياريا لديوان المحاسبة، والمشاريع تخضع للجنة المناقصات وديوان المحاسبة، دعونا نركز على الثلاثة مليارات وليس الـ23.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم.

المجلس يوافق على بند الإحالات: الإستجوابات: انتقل المجلس إلى مناقشة الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من النواب د. وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة ومحمد المطير، وكذلك الاستجواب الموجه إلى سموه من النائبين رياض العدساني وشعيب المويزري.

– مرزوق الغانم: عملا بنص المادة 135 تم إبلاغ الرئيس وأدرج في جلسة اليوم وهذه المادة لا يجيز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام ويجوز لمن وجه إليه الاستجواب مد أمد الاستجواب فهل يرغب سمو الرئيس في هذا؟

– رئيس مجلس الوزراء: إعمالا للحق المقرر في 135 أطلب مد الأجل لدراسة الاستجواب من جميع جوانبه.

– الشيخ محمد العبدالله: تقدم الرئيس بالطلب لكن نظرا لوصول ضيف بالدولة يوم 9 مايو وارتباط سموه بمرافقة الضيف نطلب أن تكون المناقشة في الجلسة التالية 10 مايو.

موافقة عامة على تأجيل الاستجواب الأول.

– مرزوق الغانم: الاستجواب الثاني هل يرغب سمو الرئيس مناقشة الاستجواب؟

– رئيس الوزراء: إعمالا للحق المقرر في 135 أطلب مد التأجيل لاستكمال دراسة الاستجواب من جميع جوانبه.

– الشيخ محمد العبدالله: نطلب جعل مناقشة الاستجواب في جلسة 10 مايو.

– مرزوق الغانم: هناك طلب مقدم من عدد من النواب بالتصويت نداء بالاسم على طلب رئيس الوزراء تأجيل الاستجواب يوم واحد والموضوع يتعلق بيوم واحد.

– د. وليد الطبطبائي: يوم الجنسية كان هناك ضيف وتركوه وحضروا وجرى التصويت نداء بالاسم.

– رياض العدساني: الضيف لسمو الأمير ومن باب التعاون نؤجل الاستجواب يوم.

– مرزوق الغانم: يوم الاستجواب 10 مايو.

الحضور 61، موافقون 53، غير موافقين 8 موافقة على تأجيل الاستجواب إلى يوم 10 مايو.

طلبات تشكيل اللجان المؤقتة: – مرزوق الغانم: هناك طلبات تشكيل لجان تحقيق في تزوير الجنسية هناك طلب للداخلية والدفاع وآخر للتشريعية وثالث أن تكون لجنة منفصلة.

1 – طلب تكليف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق فيها أثير عن تزوير في الجنسية

2 – طلب تكليف لجنة التشريعية بالتحقيق فيمخا أثير عن تزوير في الجنسية.

3 – طلب تشكيل لجنة تحقيق منفصلة بالتحقيق فيما أثير عن تزوير في الجنسية.

– مرزوق الغانم: سأبدأ بتكليف لجنة الداخلية والدفاع لمدة 3 أشهر، الموافق يرفع إيده.

48 من 56، موافقة.

– عسكر العنزي: نريد وقتا كافيا لإنجاز التقرير بشفافية وأمانة وسننصف الناس بحيث يأخذ كل ذي حق حقه، ونطلب أن يمتد العمل إلى دور الانعقاد المقبل.

وافق المجلس على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى دور الانعقاد المقبل.

وتلا الأمين العام طلبا بإحالة مناقصة الأنابيب النفطية إلى لجنة حماية المال العام لكشف المخالفات التي شابتها على أن تنتهي بتقرير في مدة لا تتجاوز شهر من تشكيلها.

– نايف المرداس «مؤيد»: لا يخفى على الجميع شوائب مناقصة أنابيب النفط، هناك فريق أرسى المناقصة وآخر ألغى المناقصة التي كبدت الميزانية قرابة المليار دينار لتأخيرها وقدمنا الطلب لمحاسبة من تسبب في هذه الخسارة، وإذا كان الفريق على صواب فيجب محاسبة من تسبب بإلغائها والعكس، نحن ندعو إلى حماية المال العام.

– حمدان العازمي: طالما مشروع تم الغاؤه، فما الهدف من الغائه هل الهدف الحصول على مستندات لتمكين الشركة التي هي متعثرة في مشروعين وهذا الثالث، وكانت الحكومة يُضغط عليها، والفتوى والتشريع أعطت كتابين أولهما بالموافقة وآخر بالرفض كيف ذلك؟

وأضاف: أرى أن الحكومة متواطئة في هذه المناقصة ولجنة المناقصات متواطئة، ولا يجوز ابتزاز الناس.

– سعدون حماد: المشروع تم إلغاؤه بطلب نيابي لأن هناك فرقا في السعر 30 مليون دينار بمعنى اننا نوفر على الدولة 30 مليون.

– عصام المرزوق «وزير النفط»: تم إلغاء المناقصة للمصلحة العامة وتم تشكيل لجان منها وتم إلغاؤها وتم طرحها على أسس جديدة مرة أخرى وتم عمل البديل لتشغيل المصفاة الجديدة في موعدها المحدد ببدائل، ولا داعي لأي لجنة لأنه لا يوجد ضرر على المال العام.

– نايف المرداس: أستغرب عدم الموافقة على التحقيق، إذا كانت الترسية الأولى صحيحة فنحاسب الترسية الأخرى.

– راكان النصف: هذا الموضوع منذ سنتين ونصف والمجلس الأعلى للبترول ألغاها فأين المال العام الذي فُقد.

– مرزوق الغانم: الموافق على تشكيل اللجنة يرفع إيده.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة: الحضور 51، موافقون 15، غير موافقين 36، «عدم موافقة على الطلب».

المجلس يصوت على تشكيل لجنة مؤقتة تعنى بالبيئة وتهدف إلى الحفاظ على جمال البيئة وما يتعلق بالنفايات والتلوث والمناطق الموبوءة «موافقة عامة»

وجرى تشكيل اللجنة من الأعضاء عبدالكريم الكندري وعادل الدمخي وعبدالله فهاد العنزي بالتزكية.

– وتلا الأمين العام طلب تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في تداعيات العاصفة المطرية التي أدت إلى تهاوي البنية التحتية، وتلا طلبا آخر بتكليف لجنة المرافق التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب العواصف المطرية التي تعرضت لها البلاد.

المجلس يصوت على تكليف المرافق العامة التحقيق في تداعيات عاصفة الأمطار وذلك لمدة 3 أشهر. «موافقة عامة»

وتلا الأمين العام طلب تشكيل لجنة تحقيق بخصوص القرارات الصادرة من هيئة ذوي الإعاقة لذوي الاحتياجات الخاصة بخصوص مدعي الإعاقة وإعادة التقييم.

– صفاء الهاشم: لا داعي لهذه اللجنة فهناك لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة وقطعنا شوطا طويلا.

– مرزوق الغانم: الموافق على الطلب يرفع إيده.

6 من 36، عدم موافقة.

وتلا الأمين العام طلبا آخر تشكيل لجنة تحقيق في شأن استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

– د. جمعان الحربش: تقدمت السيدة رشا الرومي باستقالتها وكتاب الاستقالة مسبب بأسباب نريد معرفتها وكانت الاستقالة مقدمة لوزير معين وقبلت من وزير ثاني.

– أحمد الفضل: أرفض تحويلها إلى لجنة حماية المال العام وأسباب استقالتها ليس به شبهة تعدي على المال العام فأرجو التصويت على تشكيل لجنة في هذا الشأن.

– سعدون حماد: هناك طلب أقدم وأشمل بتشكيل لجنة خاصة.

– عبدالكريم الكندري: نصوت على اللجنة المشكلة سلفا وهي الدائمة.

– عبدالوهاب البابطين: لا فرق بين الطلبين، لكن لا توجد ثقة في التعامل بين النواب فهاك لجنة دائمة بها مواضيع دائمة ونحن مستعدون على مناقشة الطلب بكل شفافية وحيادية.

– محمد الهدية: لا نشكك في أعضاء لجنة حماية المال العام لكن ليس كل أمر يتحول إلى لجنة حماية المال العام، فاللجنة عليها ضغط كبير.

– مرزوق الغانم: كل الأخوة الأفاضل آراؤهم تحترم والأشمل هو تشكيل اللجنة الخاصة.

– جمعان الحربش: كنت أول من أعلن عن هذا الموضوع، وكل ما تخرج قضية يصير ضغط من بعض الأطراف لتعطيل التحقيق وأقول للوزيرة هذا الملف وملف كاسكو وأسباب الاستقالة، وملف المساعدات الاجتماعية إذا ما تعاملت الوزيرة معها بسرعة فستكون مادة للمساءلة السياسية لوزيرة الشؤون.

– يوسف الفضالة: المفترض أن نصوت على اللجنة الأصل.

وجرى التصويت نداء بالاسم على تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في أسباب استقالة رشا الرومي، الحضور 54، موافقون 31، غير موافقين 22، ممتنع 1.

وترشح للجنة صالح عاشور وعسكر العنزي ونايف المرداس وخليل الصالح ود. جمعان الحربش، وتم تزكية الأعضاء الخمسة.

وتلا الأمين العام طلب بتحقيق في تجاوزات والمخالفات المالية والإدارية للجهات التابعة لوزارة الإعلام وخاصة الملجس الوطني للثقافة ومنها ما ورد في الاستجواب المقدم لوزير الإعلام، وكافة التجاوزات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة مع تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في هذا الخصوص ويقدم التقرير خلال شهرين.

– محمد الدلال: لا بد أن تعالج السلبيات في وزارة الإعلام وأن يتم التحقيق في التجاوزات المالية والإدارية.

– الشيخ محمد العبدالله: قمنا بتحليل مضامين الاستجواب وتم تشكيل لجان في مؤسسات الإعلام للتأكد من صحة ما ورد ومعالجة أوجه القصور وعلى استعداد لفتح كل ما لدينا من بيانات وملفات ولا مانع من الموافقة على الطلب.

وتلا الأمين العام طلبا بشأن التحقيق في تعيينات النيابة العامة الأخيرة.

– خليل الصالح: هناك معايير عنصرية و«جبيلنا» وزير العدل إذا وقع على هذه التعيينات فسوف نحاسبك.

– صفاء الهاشم: غير هذا كله الحكومة لا تدري، لماذا تحرمون الكويتيين أن يكونوا وكلاء نيابة؟ لماذا يعزلون؟ لماذا لا يقبلون الأوائل؟ لماذا هذه التعيينات الوزارية؟ ولماذا لا تعينون وكيلات نيابة؟

– د. جمعان الحربش: الأخ وزير العدل هناك مجموعة من أبناء الكويت قدموا وأعرف أن السن 25 هل رفع هذه السنة إلى 27؟ وهل قُبل اثنان أو خمسة من أبناء المستشارين؟ وكذلك التقدير فهل هذه المرة نزل التقدير إلى جيد؟

– صالح عاشور: الكل غير راضي عن النتائج وهناك تمييز في قضية القبول، نحن ننحى منحى خطير في إدارة شؤون البلد ولا يريدون أن يتم مناقشة القضية تحت قبة عبدالله السالم.

– عبدالله الرومي: الموضوع حساس ولا يسأل فيه وزير العدل، هذه لجنة مشكلة قضائيا اختارت قد يكون هناك أخطاء وهناك باب للتظلم من هذه القرارات أمام القضاء، لكننا الآن كأننا نحقق مع القضاء، الموضوع دقيق، لنلتزم بالدستور.

– وزير العدل فالح العزب: آثرنا الصمت فحملونا وزر النوايا ونريد النظر في التظلمات المقدمة في هذا الموضوع ونأخذ القرار ومن حيث المبدأ موافقون على اللجنة ونطلب تأجيل التصويت للغد .

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح اليوم الأربعاء.

عمر الطبطبائي: قانون العمالة المنزلية أقر منذ عام لماذا لم تعمل الشركة حتى اليوم؟

عبدالكريم الكندري: هناك كثير من الاقتراحات انتهت منها التشريعية وأحيلت إلى لجانها ونريد معرفة أين وصلت تلك القوانين؟

وزير الداخلية يتوجه إلى النائب محمد هايف